في الحقيقة والواقع

مذكرات الانقلابيين والملاحقة القانونية المترتبة على ذلك !

عادل العامل

تظهر ، من حين لآخر ، على صفحات الصحف والمجلات او على شكل كتب ، مقالات ومذكرات لاحد الانقلابيين القدامى يتحدث فيها بفخر عن تجربته الانقلابية وكيف انه الذي (فجر) الثورة او استولى على مبنى الاذاعة والتلفزيون او قصف المطار، وكأنه يتحدث عن مأثرة وطنية قام بها ضد عدو خارجي او انجاز علمي ابتكره لخدمة الوطن والبشرية!

وينسى هؤلاء الانقلابيون ، او يجهلون بالاحرى، انهم بأحاديثهم هذه يثبتون على انفسهم تهمة ارتكاب تلك الافعال، وهي افعال جرمية وفقاً للقانون يستحق مرتكبها اشد العقوبات ، فهي تتضمن انتهاك الدستور والقوانين وترك الخدمة العسكرية من دون عذر مشروع والتدخل في الامور السياسية واغتصاب السلطة والقتل وتدمير الممتلكات العامة، وربما الخيانة العظمى والتعذيب والاثراء غير المشروع وغيره من الافعال الجرمية المقترنة عادةً بالانقلابات، التي لم تعد بطولات او طرائف، كما قد يتصورها هؤلاء ، بعد انهيار دولةً الطوارئ والاستبداد وحلول دولة القانون في العراق. ويستطيع أي مواطن عراقي، وحتى غير عراقي، تضرر بشكل ما من تلك الاحداث، وهم كثيرون جداً، ان يرفع دعوى قضائية ضد أي انقلابي من هؤلاء ، طلباً لمحاسبته قانونياً وتعويض المتضرر عما لحقه من خسائر في شخصه او افراد اسرته او ممتلكاته عدا ما يتعلق بالحق العام. وليس لهؤلاء الانقلابيين اية حصانة ضد الملاحقة القانونية ولا يوجد هناك ما يحميهم منها في القوانين السائدة السارية المفعول اليوم.

وحتى يتم حسم هذه القضية بتشريع قانوني او وفقاً لمقولة (عفا الله عما سلف) ولكن بقرار تصدره الجمعية الوطنية، ممثلة الشعب، فان على هؤلاء الانقلابيين الذين أساؤوا للشعب العراقي واضروا بمصلحة الوطن العليا وتسببوا في تأخير مسيرته التنموية ومهدوا للعهد الدكتاتوري الصدامي الاسود، ان يكفوا عن اهانة مشاعر هذا الشعب بتباهيهم الصبياني ببطولاتهم الدونكيشوتية الانقلابية على صفحات الصحف، وان يعتذروا للشعب، بدلاً من ذلك، عما فعلوه به طوال نصف القرن الماضي، كما فعل نظراؤهم في بلدان اوقعها سوء حظها، هي الاخرى، في قبضة العسكر ذات يوم.

طيف الطاقة الكهربائية في العراق بين الشعوذة والسياسة

سلام إبراهيم كبة

الطاقة الكهربائية بجوهرها السلمي التقدمي ابتليت منذ ولادتها في العراق بالأنظمة الاستبدادية ومن ثم باعتلاء الدكتاتورية الصدامية عرش البلاد وتحكم البيروقراطية بها لتستخدمها للابتزاز والضغط على الشعب وامتصاص قوته لا بالرسوم والضرائب حسب ، بل بقطعها مثلما تقطع الحصص التموينية عن العوائل التي رفضت أن يلتحق أطفالها بمعسكرات أشبال صدام ، وتستخدمها للضغط السايكولوجي على المواطنين لتجذير العبث واللامعقولية وتمزيق النسيج المنطقي للأحداث لتضيع في غموض المصادفة واللاوعي . والكهرباء لعبة الدكتاتورية لتسيير الناس طبقا لقواعدها وهواها غير آبهة بمواثيق الأمم المتحدة وحقوق الإنسان ، هذا هو حال الكهرباء فكيف الوضع مع المنجزات التقنية المعاصرة الأخرى من كمبيوتر وفاكس وبريد الكتروني وانترنيت وهاتف نقال.

علقت الدكتاتورية وبيروقراطية الترهل المعضلات على شماعة الحصار الدولي والعقوبات الاقتصادية وافتقار السوق لقطع الغيار اللازمة، وهي بذلك أرست جذور تشوه طبقي جديد . فعلى هدى (فرخ البط عوام) انتعشت القطط السمان الجدد في العراق من أقصاه إلى أقصاه . وإذا كان السلام والوئام..لا النزاع والخصام.. رمزنا فعلى الحكومة الانتقالية والسلطات الإقليمية الكردستانية معالجة انقطاعات الكهرباء بموضوعية والابتعاد عن أوهام التعويل على العوامل الخارجية لانتشال تردي أعمال الصيانة والتوزيع والخزن. وقد امتلكت ملاكاتنا الوطنية وكفاءاتنا من الخبرات ما يجعلها قادرة على معالجة انقطاعات الكهرباء وتدهور عموم قطاعات الاقتصاد الوطني، وهذا يستلزم في المقدمة:

,١إعادة بناء هيكلية مؤسسات الكهرباء والصناعة والطاقة وسائر المؤسسات الوطنية والإقليمية ذات العلاقة واعتماد الملاكات الهندسية الفتية الكفوءة ذات التاريخ النضالي المجيد ضد الدكتاتورية والتي ساهمت بشرف في مدرسة العمل الهندسي الأنصاري البيشمركة والمعارضة الوطنية .. لأنها مصدر الثقة الأساسية إن لم نقل الوحيدة في لجم تطلعات الدكتاتورية والشمولية للعودة إلى رحاب العراق وكردستان الشماء مباشرة أو عبر اذرعها الاستخباراتية. فالتخطيط السليم والسياسة الاقتصادية العلمانية هما قوة ضغط تعاكس ضغط مرتزقة الدكتاتورية والاصولية الاسلامية والطوائفية وتفوقها في المقدار.

,٢الزمن الاسطوي (من اسطة) الحالي رديء حقا. فأينما نتوجه بالمجتمع العراقي والكردستاني في اليوم نصطدم بالاسطة " وهو رب عمل المؤسسة الخدمية الصغيرة أو صاحب ورشة تصليح المعدات.. وما الى ذلك، ويشترك هؤلاء في التعاقدات مع المؤسسات الوطنية و الإقليمية بأرباح صافية. وبعضهم يتولى إدارة مؤسسات الكهرباء وبعض قطاعاتها الحيوية لخدماتهم الفنية التقنية قبل تاريخ سقوط النظام الدكتاتوري وما بعده ويرتبطون حتى الآن بوشائج مع مرتزقة البعث وفرسان العهد البائد . والبعض الآخر ينعم بازدواجية اللعب مع الجميع وعلى الجميع الذي يحميه ويغض النظر عن تطلعاته النفعية بحكم مواقعه الطائفية والعشائرية ووقاحته . ويساهم مستوى الرسملة المتدني الذي لا يدخل في نطاق القوانين المولدة للمجتمع المدني الحديث ويدور حول وسائل الإنتاج والسلع الاستهلاكية والخدماتية الدور المميز في هيمنة هذه الشريحة المتذبذبة طبقيا داخل المجتمع العراقي والكردستاني. وهي الظهير القوي للزعامات الطفيلية البيروقراطية الطائفية لإبقاء الدورات الاقتصادية ذات طابع إنفاقي استهلاكي يصون التفتت الاجتماعي ويكرس التشوه الطبقي. وهذه ليست بمعزل عن عناصر ضغط وأجهزة صناع القرار الغربيين وسياستهم في اقتصاد السوق ونهب مؤسسات القطاع العام .

وتلعب العلاقات الاستهلاكية دور تغليف البنى الممتدة من الأصول العشائرية الضيقة بالواجهات الاستهلاكية ولا تحمل في داخلها آلية إطلاق القيم التقدمية الجديدة. وظهرت اليوم أيضا حفنة اسطوية من الذين يستخدمون مولدات الكهرباء لاستحصال الأموال ببيعها للمنازل والمحال التجارية بتسعيرة أعلى من التسعيرة الوطنية والإقليمية. هذه ليست بمعزل أيضا عن تواطؤ ودعم بعض الزعامات والنخب المتنفذة الامية والغبية الحمقاء حيث كل الجهود تصب في اقتصاد السوق وتخريب القطاع العام وتشويه سمعته.

,٣لا يزال دور نقابة المهندسين ضعيفا وتحفل بالتكافلات العصبوية وباسطبل طائفي وعشائري سياسي لتحقيق السيطرة الاجتماعية وخلق اشكال الوعي الزائف بحكم قوة النزعة الطائفية داخل الأحزاب السياسية والتي تعني تشويه التأسيس المدني الديمقراطي والاسهام بفاعلية في خلق بؤر التوتر والاحتقان الداخلي والعودة بالمجتمع القهقرى بينما لوائح قانون تنظيم المهنة الهندسية ونظم عمل المكاتب الاستشارية الجماعية داخل المؤسسات الوطنية ونظام تعرفة العمل الهندسي موضوعة فوق الرف وفي انتظار الفرج. الزمن سيف ذو حدين .. لأنه وبينما يجري إقصاء خيرة الملاكات الهندسية الكفوءة جانبا في عملية لا تنسجم مع تطلعات الشعب العراقي والكردستاني تغتني الحفنة الطفيلية الهندسية المحتمية بالانتماء الحزبي والعشائري والمرتبطة بالتجارة والتهريب غير القانوني وبالوشائج المنتظمة مع مخلفات الدكتاتورية والأمم المتحدة وسلطات الاحتلال على حد سواء. وتجرد المجموعة الهندسية المتبقية من مسؤوليات اتخاذ وصناعة القرار لينضموا إلى مصاف المهللين والمصفقين للاستقطاب الاجتماعي الجديد في وسطهم ما داموا يتسلمون رواتبهم بانتظام شهريا ! وتعكس الأحياء الراقية لكبار التجار والسماسرة وكبار الموظفين، الطبيعة الطبقية للعلاقات السائدة العاجزة عن نسج كيان اجتماعي موحد. وتعيد الحكومة العراقية الانتقالية الاعتبار لبعض البعثيين حسب اتفاقيات سرية لا أحد يعرف محتواها ، وتقوم بتعيين البعثيين القدامى الذين كانوا جزءاً من النظام المخلوع وبمنح بعضهم مسؤوليات كبيرة في ما يسمى بالعراق المحرر الامر الذي يهدد بتسربهم مجددا الى الهيئات النقابية الهندسية . ويأتي تأجيل الانتخابات النقابية في سياق هذه اللعبة __ المهزلة.

وبعد أن اكتوى الشعب العراقي بنار الدكتاتورية وشوفينية الحكومات المركزية المتعاقبة ومن قبل بغدر الإنكليز وقومانية الحكومة التركية والأطراف المتنازعة في الحرب العالمية الأولى، يجري اليوم وعن سبق إصرار تحويل هذا الشعب إلى تلاميذ بحاجة إلى تربية وإعداد في مدرسة واشنطن والغرب والارهاب الدولي . لقد تحول العراق إلى ملعب ومختبر للأفكار والأحزاب الطائفية السود والمعلبة المستوردة حديثا والمتسترة بالعباءات السياسية، بفضل شوفينية الدكتاتوريات والانظمة الشمولية والمؤامرات الاقليمية وافتعال الحروب الكارثية والاهلية ، والتآمر الدولي لاحتواء موضوعة الشعب العراقي في الديمقراطية والتقدم الاجتماعي وقضية الشعب الكردي الوطنية التحررية، والاحياء المصطنع للعشائرية والطفيلية والبيروقراطية الموالية للدكتاتورية والشمولية ... كخصائص للحياة السياسية في العراق الجديد.

هنا وجب تحقيق مستويات التنسيق المثلى بين الوزارات ذات العلاقة عند تناول مشاريع الكهرباء من التخطيط والتصميم الى التنفيذ وتفادي ممجوجية الحجج في تحميل الوزارات بعضها البعض مسؤولية تأخير تنفيذ مختلف العقود المبرمة مع القطاعات الخاصة الوطنية والأجنبية. تذكرنا هذه الحجج بالإقطاع العشائري والمزج بين العرف العشائري وبين سيادة الدولة لتتحول كل وزارة الى عشيرة أو مجموعة عصبوية. ويستلزم ذلك تطهير إدارات ومنشآت الكهرباء من مرتزقة البعث فقد باتت بؤر صارخة للفساد واتباع نهج عقلاني موضوعيا لمعالجة أزمة انقطاعات التيار الكهربائي . تغمض السلطات الحالية عيونها عن الهاربين وتعيد الاعتبار لبعض البعثيين حسب اتفاقيات سرية لا أحد يعرف محتواها ، وتقوم بمنح بعضهم مسؤوليات كبيرة في ما يسمى بالعراق المُحرر. عشرات الأسئلة هي مثارة حول عودة المافيا البعثية الى السلطة ومن المستفيد من ذلك . وترتقي اليوم اكثر من اي وقت مضى مهمة العمل لفرض العزلة الشعبية على قوى المغامرة والظلامية والسحر والشعوذة وهز البطون ناهيك عن جرذان البعث والارهاب من خلال العمل في صفوف الجماهير وتوعيتهم بالمخاطر التي تواجه الشعب. أن استمر هؤلاء في عرقلة جهود استتباب الأمن والاستقرار وإعادة إعمار البلاد وتسليم السلطة إلى العراقيات والعراقيين واستعادة الاستقلال والسيادة الوطنية للبلاد والأخراج المنظم والمتفق عليه مع الأمم المتحدة لقوات الاحتلال.وفي خلاف ذلك يبقى الكهرباء في خبر كان

المقاومة وإشكالية البرنامج السياسي في العراق (١-٢)

د. طارق الخضيري

تسلمت رسائل من عدد من الأصدقاء الذين أكن لهم التقدير تتضمن تعليقات على ما قدمته من آراء في نهج المقاومة العراقية ضد الاحتلال الأمريكي البريطاني في رسالة مطولة حررتها في أعقاب زيارتي إلى العراق خلال شهري آذار ونيسان ٢٠٠٤ ، نشرت في جريدة (المدى) ببغداد ، تحت عنوان (عود على بدء). وقد أعرب بعض محرري تلك الرسائل عن ضرورة دعم المقاومة بغض النظر عن اساليبها ونهجها ودلالاتها على الأوضاع الداخلية في البلاد وعن إشكاليات المجتمع العراقي ، ومنهم من كان مستغرباً مما بدا في حديثي من تحفظ لما قد يترتب من نتائج سلبية لفعالياتها ، فطرد المحتل ، حسب آرائهم ، كفيل بلم الشمل والاتفاق على منهج موحد. ولست في معرض الرد أو مناقشة المواقف المتباينة بهذا الشأن ، إلا أني أجد لزاماً علي من بيان رأيي بشيء من التفصيل لكل قضية طرحت وما تضمنته من نقاط حرجة ، في الفقرات الآتية :

أولاً: أنا اتفق مع القائل بأنه ما كان لأي محتل أن يترك البلد الذي عزاه بقوة السلاح بدون مقاومة، مسلحة كانت أم سلبية، واضيف: حتى لو كانت بمساعدة خارجية مادية أو معنوية ما دامت تمثل غالبية أبناء الشعب. والأمثلة كثيرة عبر التاريخ، منذ أيام أكد وبابل وآشور والفراعنة والعيلامين، مروراً بالإغريق فالرومان، ثم الفرس فالعرب المسلمين والصليبين، وأخيراً العثمانيين والفرنسيين والبريطانيين وغيرهم، قبل أن ينتهي الأمر لأمريكا التي لا تزال جيوشها في شرق آسيا وأوروبا (وحتى في كوبا التي تتحداها) منذ الحرب العالمية الثانية إلى الآن. وكل محتل يختلف الأعذار الكاذبة والمبررات الساذجة، بما في ذلك دعواه بنشر المبادئ الإنسانية أو الدفاع عن كيانه وشعبه ومقدساته لإقناع مواطنيه بالدرجة الأولى بتحمل أعباء المغامرة التي هو بصددها، في حين يخفي المآرب الحقيقية التي تتمثل بنزعة السيطرة على الثروات الوطنية للدولة التي يستهدفها وبالهيمنة على مقدرات شعبها ومن ثم تحدي القوى الأخرى المناوئة له. والولايات المتحدة الأمريكية، التي قدمت أول نموذج عملي للحكم الديمقراطي عند تشكيلها دولة اتحادية عام ١٧٨٨ بعد أن تمكن سكان ثلاث عشرة مستعمرة من الاستقلال عن بريطانيا، الدولة الأم، عن طريق ثورة دامت ثماني سنوات تبعتها خمس سنوات لتهيئة الأجواء وضمان اتفاق شعوب تلك المستعمرات المختلفة الأصول على دستورها المرتقب قبل إعلانه، خرجت من عزلتها في أواخر القرن التاسع عشر حين تأكدت من استقرار أوضاعها الداخلية ووحدة أراضيها التي حققتها لها الحرب الأهلية، لتعد نفسها لمرحلة جديدة قوامها استغلال المناطق العالمية الأخرى من أجل مصالحها. ومما ساعدها أو شجعها على هذا ضعف الأمبراطوريات القديمة التي طلما أدعت المثل الإنسانية أيضاً لفرض نفوذها عالمياً من أجل مصالحها الخاصة، مثل بريطانيا وفرنسا وحتى الاتحاد السوفيتي، الذي انتهت بانتهائه الحرب الباردة وفكرة الدولة العقائدية. فأمريكا اليوم تتحدى الشرعية الدولية التي أسهمت بصياغة بنودها لتوسيع نفوذها فتحتل العراق وتساند إسرائيل على المضي بسياسة القتل والتهجير والإبقاء على المناطق التي احتلتها بالقوة، متحدية الرأي العالمي والمثل الإنسانية. لقد أخذ الكثير من المثقفين الأمريكان من سياسيين وأكاديميين وصحافيين ينتقدون سياسة أمريكا وإسرائيل علناً في الأونة الأخيرة بعد أن زال هاجس تهمة ضعف الانتماء الوطني وهوس الخيانة الذي أججته حكومة اليمين المتطرف منذ ٢٠٠١/٩/١١ في عقلية المواطن الأمريكي الساذج ذي الثقافة المحدودة بشؤون العالم الخارجي.

ثانياً: تطرقت في رسالتي (عود على بدء) إلى قضية المقاومة العراقية ضد الاحتلال الأمريكي وجيوش التحالف، وكيف أنها تفتقد إلى التنسيق ووحدة الهدف فضلاً عن عدم الواقعية وحتى الصدقية في بعض صفوفها. كما ذكرت أنها مستغلة من قبل فصائل متعددة لكل منها منهج خاص، أحياناً مبهم البنود، ومنها من يتبنى أساليب إجرامية غير إنسانية مجحفة بحق أبناء الشعب العراقي فتلحق الضرر بكيانه ومستقبله أكثر مما تؤذي جيوش الاحتلال. وما تعلنه بعض هذه الفصائل يدل على عدم إدراك للنتائج المترتبة على فعالياتها أو أنها تسير حسب ما تمليه مصالح خاصة ضيقة أو بتوجيه خارجي للإبقاء على حالة الذعر واللا استقرار في البلد. فأين يقف الشعب من هذه الفعاليات؟ أنا لا أتصور أن الشعب العراقي سيبادر بالتجمع حول مشروع موحد لمقاومة الاحتلال، سلبياً كان أم عسكرياً، في المرحلة الراهنة، لأسباب متنوعة منها:

(أ) إن خلفية وطبيعة الفرد العراقي، كغيره من أبناء المجتمعات العربية والإسلامية، لا تجعله يفقه معنى المقاومة السلبية التي تبناها غاندي وتبعته أقوام لا تؤمن بالألوهية المتزمتة التي تحد من انفتاح الفكر الإنساني أحياناً والتي تقدس مقولات السلف من دون اعتبار لمسيرة التاريخ والظروف المؤثرة بأحداثه.

(ب) ان جهل الأغلبية الساحقة من أبناء الشعب بمنطوق الدولة وعدم إدراكها التام لفكرة (المواطنة)، فضلاً عن طبيعة الفرد العراقي العاطفية التي يبالغ بها إلى حد الهوس، تجعله بصورة عامة عرضة للإنقياد من قبل القيادات الدينية والعشائرية الأكثر إتصالاً به وتأثيراً في نشأته. فما بالك إذا تحالفت هذه القيادات تحت رايات فئوية متباينة، ولكل تحالف مآربه الجيوسياسية. فالتحالف الديني العشائري المهيمن على مناطق الفرات الأوسط متمسك بمبادئ الفقه الجعفري وفلسفته المتوارثة التي تنص على أهمية موقع إمامة آل بيت الرسول (من ذرية ابنته فاطمة) في توجيه شؤون الدولة، يقابلها تحالف ديني عشائري حديث العهد في مناطق الشمال الغربي من العراق ينتظم تحت راية الفقه السني السلفي الداعي إلى إحياء دور الخلافة ذات العلاقة الفوقية بمناهج الفقه وسلوك الأمة، تستغله فلول النظام السابق وتشجعه بعض القوى القومية العلمانية وإن لم تؤمن بمنهجه كلياً. فعلى الرغم من اهتمام غالبية هذه القيادات بمشروع محاربة الاحتلال، إلا أن مصالحها الخاصة وتطلعاتها تملي عليها توجهات متباينة يصعب معها التعاون فيما بينها حتى مرحلياً لتنظيم كفاح عام مسلح مثمر لمصلحة البلد. فالنوايا والغايات متباعدة، ولكل فئة مذهب سياسي مبدئي موروث ونهج خاص أملته الظروف التي مرت بها البلاد منذ تشكيل دولتها الحديثة ولاسيما في حقبة السنوات الخمس والثلاثين المنصرمة، منها:

١- الشعور بالغبن عند أبناء الطائفة الجعفرية (الشيعة الاثنى عشرية) خلال أغلب العهود السابقة فيما يخص الإسهام في قيادة الدولة (وليس بالنسبة لهيئات المجتمع المدني ومرافق الحياة العامة الاقتصادية والمهنية والاجتماعية التي كان لهم نصيب وافر بتنظيمها وإدارها). كذلك هناك شعور بالمرارة والنقمة بسبب سياسة التنكيل والتهجير التي اتبعها النظام السابق بحق مراجعهم الدينية وإعداد غفيرة من أبنائهم بدرجة أكبر مما ألم بأبناء الطائفة السنية، مما أجج الضغائن ومن ثم التصميم عند الغالبية العظمى من قيادات الشيعة على عدم التفريط بما آل إليه الأمر بعد صدام فقد برزت علناً قوتهم المعنوية وحتى العسكرية أكثر من أي وقت مضى. ولا ننسى بهذا الشأن أن تكفير الطائفة الجعفرية من قبل سلفيي السنة الوهابية سيبقى حاضراً في أية بادرة نحو تجمع وطني أو تكتل عام لجميع القوى الشعبية. كما سيكون حاضراً بعض الشيء التحفظ الذي كان يبديه بعض مراجع الطائفة حول موضوع الوحدة العربية ذي القاعدة الأوسع في المناطق العربية ذات الكثافة السنية في العراق، لأسباب ديموغرافية تتعلق باحتمال تقلص ثقل الطائفة في أي اتحاد عربي، على الرغم من تبني عدد كبير من مثقفي الطائفة الشيعية المؤمنين بالعلمانية للفكر القومي العربي وتحمل عدد منهم مسؤوليات قيادية في مختلف أحزاب الحركة القومية في العقود الماضية.

٢- للقيادات الدينية الكردية نهج خاص يختلف عن نهج القيادات الدينية العربية التي تريد فرض نفسها على الفعاليات السياسية. فأولويات الأولى تتمثل بعراق فيدرالي يستوحي برامجه من مرحلة الحكم الذاتي الذي ثبتت معالمه القيادات الكردية العلمانية بمعونة قوى التحالف البريطاني الأمريكي على مدى ثلاثة عشر عاماً بأقل درجة من التاثير الديني، وإن كان دون التطلعات وأحلام عقود الكفاح من أجل كيان كامل الاستقلال كما يرتئيه أبناء الجيل الجديد المصمم على تحدي المعارضين لمثل هذا الهدف حتى لو كان بقوة السلاح. وعلى الرغم من تبني القوى العلمانية العراقية الأخرى فكرة (الفدرالية)، إلا أن تمسك غالبية القيادات الكردية بصيغة ثابتة ومتعنتة لنهج الفدرالية المطلوب وجغرافية الإقليم قد يؤدي إلى تدهور أمني يبرر تأجيل برنامج كركوك، وفي البلبلة التي أثارتها محاولة تهجير العوائل العربية الأصول ولاسيما تلك التي أسكنت هناك حسب برنامج التعريب الذي اتبعه صدام. تجدر الإشارة بهذا الشأن إلى أن غالبية القيادات الكردية كان لها دائماً تحفظ على موضوع (الوحدة العربية)، شأنهم شأن قيادات المرجعية الشيعية في البلاد، ولكن لأسباب تتعلق بالشعور أو الانتماء القومي الكردي مقابل فكرة (القومية العربية).

٣- في خضم الاحداث الجارية، وجدت القيادات السنية العربية وتحالفاتها الدينية العشائرية نفسها في موقع المدافع عن كيانها، او بالاحرى عن مركزها السابق، تؤجج حميتها مراجع الفقه السلفي، وتدعمها مالياً وعملياً قيادات النظام السابق ذات التنظيم الاكثر قدرة عسكرياً ومخابراتياً من سائر الفصائل على الساحة العراقية للحيلولة دون تهميش دورها او فرض صيغة تمكنها من الحفاظ على موقع مميز، ان لم يكن قيادياً في عراق المستقبل. وقد بدا هذا واضحاً في نهج واساليب المقاومة لاسيما في المناطق ذات الكثافة السنية العالية حيث التحدي للسلطة او التمرد عليها تشوبه اساليب ارهابية اخذت تصيب قوى الامن العراقية الحالية والابرياء من دون مراعاة للظروف الانسانية والمعيشية لابناء البلد. نكون في غنى عن القول ان اهداف اتباع النظام السابق في قيادة المقاومة تنحصر في عودة رموزه الى الحكم وليس لتكريس الفقه السلفي.

٤- على الرغم من وجود شريحة واسعة من المثقفين المؤمنين بالعلمانية في ادارة الشأن السياسي للمجتمع ككل، لن يكون لها تأثير واضح على الاحداث ما دامت تفتقد القاعدة الشعبية التي تمثل جميع اطياف الامة الدينية والعرقية، ومنها الاقليات التي طالما اكتفت بعرض اراء ضيقة المدار. فالغالبية العظمى من ابناء الشعب لم تستوعب بعد كنه الدولة الحديثة وعلاقتها بالامة او الشعب. وفي غياب التوجيه وعدم تواصل التجربة السياسية، سيكون الكلام الفصل عند الاغلبية على وفق ما يمليه المنهج السياسي للفقه الاسلامي بشقيه الشيعي والسني، الذي يرفض مبدأ فصل الدين عن الدولة. فالعلماني المثقف او المنفتح يؤمن بالتعريف العلمي للديمقراطية (حكم الشعب) بجوانبه الانسانية الداعية الى الحرية والمساواة وضمان حقوق الانسان والعدالة الاجتماعية لجميع المواطنين من دون سيطرة فئة دينية او عرقية معينة على شؤون الدولة وفرض ارادتها على المجتمع مهما بلغ عدد المؤمنين بقيمها الروحية

تجدر الاشارة الى ان الفيدرالية التي يتبناها العلمانيوين توحي بأن العراق بلد واحد ولابنائه الحق بالسكن والعمل في اية بقعة منه ما دامت القوانين المحلية مرعية بحسب الدستور او بما تقره السلطة التشريعية المركزية، والا تحولت الى كونفيدرالية تقود الى الانفصال مستقبلاً. وفيما لو اكد الدستور العتيد على مثل هذه المبادئ ستكون ادارة الدولة منوطة بالكفاءة الشخصية وسمو درجة الالتزام بالمواطنة، وليس بسبب الانتماء الفئوي، الحزبي او التحزبي.

٥- ساهم الاحتلال البريطاني للعراق خلال الحرب العالمية الاولى وما بعدها في خلق اشكاليات للدولة الفتية حين ترك القضية الكردية وحتى مشكلة الاثوريين معلقة بدون حل كامل حسب الوعود، وخطط لفرض نمط اداري معين للبلاد من شأنه غرس بذور الفتنة. وفضلاً عن ذلك اسهمت امريكا وحلفاؤها (بالذات اسرائيل وبريطانيا) خلال العقد المنصرم ببرامج اعلامية وعملية من شأنها تكريس الفتنة حين شددت على الغبن الذي لحق بالبعض فأججت جذوة الفرقة العرقية والطائفية بين مختلف شرائح المجتمع العراقي، من اجل تحقيق مآربها سواء القضاء على حكم صدام وتأسيس نظام يراعي مصالحها او من اجل استمرار حالة اللا استقرار. تجدر الاشارة في هذا الشأن إلى ان امريكا واسرائيل اسهمتا مادياً ومعنوياً في دعم الثورة الكردية ضد الحكومة المركزية في بغداد خلال ستينيات وسبعينيات القرن الماضي، كما ساهمت اغلب الانظمة التي تعاقبت على حكم العراق، وبعض الفصائل السياسية بصورة او بأخرى في اثارة الضغائن بين اطياف الشعب على مر السنين، مما فاقم الازمات واثرها السلبي في سير الاحداث نحو عراق موحد وشعب منسجم مع نفسه.

ج- الذي لا يعرف خلفية المجتمع العراقي واشكالية طوائفه وعمق التباعد الوجداني بين مفرداته، يصعب عليه تقدير درجة التباعد بين الفصائل المختلفة حول المستقبل السياسي للوطن وما يفرضه من حزازات قد تؤدي الى صراع مسلح في حالة وجود فراغ امني وغياب الحوار بينها. وعلى الرغم من التصريحات الايجابية التي تتسم بالعموميات وتنسب الى عدد من القيادات الدينية والعرقية بشأن مستقبل البلاد، هناك العديد من القضايا التي تنم عن تباعد فكري بشأن دوافعها ومكنوناتها التي تستوجب بحثاً تاماً عن طريق الحوار الجاد العقلاني بين مختلف القيادات الفاعلة على الساحة قبيل انتخاب المجلس الوطني (التأسيسي) الذي سيقوم بصياغة مسودة الدستور وادارة شؤون البلاد مؤقتاً. ففي غياب النهج الديمقراطي الامثل، هناك حاجة ملحة لايجاد صيغ توافقية تراعي تطلعات جميع الفرقاء الرئيسيين وفي مقدمتهم قيادات الطائفتين السنية والشيعية بمختلف اصولها العرقية قبل ان يستشري الخلاف الذي تشجعه بعض دول الجوار لتفادي صراع مسلح في غياب سلطة وطنية مؤثرة. فعلى سبيل المثال هناك تباين بالآراء حول موضوعي (الفيدرالية) و (العلمانية) وهناك اختلاف بشان مبدأ التمثيل النسبي و شكل النظام السياسي الامثل بما فيه مهمات الدولة في إدارة الاقتصاد الوطني ومناهج التنمية الاجتماعية فضلا عن برنامج انسحاب قوى الاحتلال وطبيعة العلاقات الدولية إقليميا.

(د) في غياب مبادرة وطنية مستقلة او تعاون تام بين جميع الفرقاء على الساحة من جهة والحكومة الوطنية القائمة من جهة أخرى لإيجاد الأرضية اللازمة للحوار، ستبقى قوى الاحتلال مقيمة تتحجج بفقدان الأمن الذي كان لها اليد الطولى في تثبيت معالمه، فصار يفرض الجور على أبناء الشعب ويوهن مرافق الحياة الاجتماعية والاقتصادية بسبب عدم وضوح فكر المقاومة الأصيلة وسذاجته بل خسة فعاليات المقاومة المفتعلة التي يهيمن على مراتبها أو يندس بينها اللصوص والمجرمون وعملاء المخابرات الأجنبية. ومن المحتمل أن لقوى الاحتلال مصلحة بخلق هذه الأجواء خلال مرحلة معينة حسب استراتيجية بعيدة المدى من شأنها بقاء جيوشه وهيمنته على أوضاع العراق لفترة طويلة من الزمن، كما يتبين من النقاط الآتية:

١- يتضح من بعض الكتب والمقالات التي قام بتأليفها مؤخراً عدد من المثقفين الأمريكيين، ومنها مذكرات شخصية لبعض صناع القرار هناك، أن الإدارة الأمريكية الحالية، الموسومة بالتطرف اليميني الانجليكي، خططت للحرب على العراق قبل أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١، بدعم من القوى الصهيونية هناك. في الواقع، يبدو أن بعض المتنفذين حالياً في الإدارة الأمريكية قد روج لهذه الحرب منذ أواسط تسعينيات القرن الماضي.

٢- على الرغم مما أثارته بشاعة الجنود الأمريكيين في بعض مناطق العراق، ولاسيما في أبو غريب، من اشمئزاز ونفور في العالم حتى في أمريكا فضلاً عن النقد المتزايد هناك لسياسة الحزب الحاكم وازدياد عدد القتلى من جيوش التحالف، فإن الوضع الداخلي والظروف النفسية التي خلفتها أحداث أيلول ٢٠٠١ استأثرت باهتمام الشعب الأمريكي، مما أسهم في تجديد ولاية الحكومة الحالية التي تدعمها القوى الصهيونية.

٣- لم يجن العراق الكثير من ثمار الوعود التي قطعتها الإدارة الأمريكية بتخصيص مبالغ من أجل إعادة الإعمار، ليس فقط بسبب الأوضاع الأمنية بل أيضاً بسبب عدم شفافية برامج المحتل ومن ثم بعثرة الأموال المخصصة لذلك الغرض من قبل إدارة الاحتلال والشركات الأمريكية بما فيها السرقات التي قام بها مريدوهم، في حين ركزت تلك الإدارة اهتمامها على تأسيس قواعد عسكرية في العراق جزءاً من منظومتها الدفاعية في المحيط الهندي، بينما تغافلت عن مهمة إعادة الأموال المجمدة للبلاد بما فيها بعض عوائد النفط.

ثالثاً - ما لم تتهيأ قيادة علمانية ذات قاعدة شعبية تمكنها من تسلم مقاليد الأمور أمنياً وعسكرياً واقتصادياً، من دون الانحياز إلى جهة ما، لن يتمكن البلد من تحسين أوضاعه ابتداءً بطرد المحتل. أما إخراج قوى الاحتلال بقوة المقاومة فهذا أمر مشكوك به، لأسباب كثيرة تم التطرق إليها آنفاً وأهمها عدم وجود مقاومة يتبناها جميع الفرقاء بأهداف منسجمة واضحة لمستقبل العراق. فعلى الرغم من ابتعاد المرجعية الشيعية عن هيمنة قم وفلسفة ولاية الفقيه التي يتبناها المحافظون في إيران، سيبقى لديها تحفظ على قيادة الدولة بإسلوب علماني وحتى على مبدأ (الفدرالية) وإذا بدت المرجعية الشيعية المتمثلة بالسيستاني أكثر إنسجاماً من المؤسسة السنية الحديثة النشاط بالنسبة للحكومة المؤقتة موضوع الانتخابات، فإنها تأمل في أن تفرض نفسها على طبيعة الحكم من خلال صندوق الاقتراع لاختيار المجلس التأسيسي الذي سيكلف بصياغة مسودة الدستور لكي يضمن مناهجها المبدئية، وذلك بسبب تاثيرها الواسع على أبناء الطائفة وضمان أصوات غالبيتهم الملتزمين شرعاً بتوجيه مقلدي المرجعية، بالمقارنة مع المؤسسة السنية، وإصرارها على ضرورة الأخذ بنظر الاعتبار أن الشيعة يمثلون الغالبية العددية من سكان العراق، وعليه لابد من أن يمثلوا في أي مجلس تنفيذي أو تشريعي بنفس النسبة. بالطبع، مثل هذا التصميم يتنافى مع مبادئ الديمقراطية العلمانية التي لها مبرراتها وأساليبها العقلانية لضمان حقوق جميع الفئات العراقية عن طريق التمثيل النسبي متى ما تهيأت الظروف الملائمة، ومنها دقة الإحصاء وتسجيل النفوس الدقيق لجميع السكان. والتعريف التام بآلية الحملة الانتخابية ومرشحيها.

تجدر الإشارة إلى أن عملية إحصاء عدد سكان العراق شاملة لجميع البلاد لم تتم بصورة قريبة من الواقع منذ العام ١٩٥٧، كما لم يكن ميسوراً معرفة عدد المنتمين إلى أية طائفة في أي من برامج الإحصاء السابقة، باستثناء الأقليات الدينية التي لها سجلاتها الخاصة بنفوس اتباعها، ومنطقة كردستان العراق منذ عام ١٩٩٢ ,